

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٥٩

الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين - نفوني
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) . وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>) .



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1730230 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي ذكرهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيد دايفيد شاريا، الموظف المسؤول عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد فورونكوف والسيد شاريا والسفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا، الممثل الدائم لمصر، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب.

أعطى الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة اليوم، الذي يصادف الذكرى السنوية السادسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واسمحوا لي أن أبدأ بتذكر عشرات الآلاف من ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

ويشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن للمرة الأولى بصفتي وكيلا للأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب. وأشكر جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ على دعمهم القوي لإنشاء

المكتب، الذي يعد أول مبادرة إصلاح يقوم بها الأمين العام، السيد غوتيريش. وكما قال في الأسبوع الماضي في الجمعية العامة، "عطلت في الواقع الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، الشبكات وأتاحت استعادة الأراضي، ومنعت وقوع هجمات، وأنقذت الأرواح، لكننا بحاجة إلى تكثيف هذا الجهد. وإلى تدعيم التعاون الدولي الذي لا يزال بالغ الأهمية لمكافحة الإرهاب." (A/72/PV.3، صفحة ٢).

وأنا ملتزم بقوة برؤية الأمين العام، وأتطلع إلى العمل مع مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للقيادة الممتازة لسفير جمهورية مصر العربية بصفته رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. إنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع اللجنة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل بناء شراكة قوية بين الجمعية العامة والهيئات التي أذن بها مجلس الأمن، لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويهدف مكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشأه الأمين العام، والذي أتولى رئاسته، إحداث أثر نوعي في دعمنا للدول الأعضاء من خلال توفير القيادة، وتعبئة الموارد، والقيام بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان، بوضع إطار متنسق ومنسق بشكل جيد للأمم المتحدة، لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف، المفضي إلى الإرهاب. ودعم الدول الأعضاء ومساعدتها هما كلمتي السر في هذا الصدد.

وبغية تحقيق هذا الهدف، فإنني أعزم العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع الأجهزة والهيئات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة. وسيشكل الإصغاء لهم والتصرف بناء على أولوياتهم، إحدى أولوياتي. ولذلك السبب، عقدت أكثر من ٥٠ اجتماعا رفيع

بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي تعد المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، عضوا أساسيا فيها، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

أولا، تشكل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات، نموذجا جيدا للتنسيق الفعلي لمكافحة الإرهاب. ويعني ذلك تبادل المعلومات، وتحديد التهديدات والتحديات، وتطوير مجمل مشاريع الأمم المتحدة. إن المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب يعزز مواصلة إدماج مجمل نهج الأمم المتحدة في جهودنا لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان. ويشكل تعزيز التنسيق والاتساق، الأولوية القصوى بالنسبة لمكتب مكافحة الإرهاب.

ثانيا، وضعنا من خلال الفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما كلفنا بذلك مجلس الأمن، خطة تنفيذية شاملة للأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لبناء القدرات فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومع استفادة تلك المشاريع من المزايا النسبية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وقدراتها ومعرفتها باحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، تم تنفيذ هذه المشاريع من الناحية المواضيعية والجغرافية بحسب مدى أهميتها حتى يتسنى ضمان تأثيرها الميداني، والاستخدام الكفء لموارد الجهات المانحة.

ثالثا، بناء على طلب المجلس، يقدم مكتب مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المساعدة المتكاملة للأمم المتحدة، لمبادرة مكافحة الإرهاب التي أطلقتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك في نيجيريا ومالي. وعند تحديد أولويات تلك البلدان واحتياجاتها، كان التنسيق الوثيق وإسهامات المديرية التنفيذية، بالغة الأهمية.

المستوى مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في الأسبوع الماضي. كما استمعت بعناية إلى البيانات التي أدلى بها في الجمعية العامة، والتي أظهرت بأن مكافحة الإرهاب تشكل إحدى الأولويات العليا بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء.

ومن تلك المشاورات والبيانات، حددنا بالفعل ستة مجالات رئيسية على نحو يتسق تماما مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأولويات المجلس، المتمثلة في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب؛ ومنع التطرف المصحوب بالعنف المفوضي إلى الإرهاب في إطار الركيزة الأولى للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ومعالجة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت؛ وتعزيز الحوار بين الثقافات؛ والتصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وزيادة تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب. وسأواصل الإصغاء من أجل أن أبنّي، إلى جانب مجلس الأمن وجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بشكل فعال ومتوازن، برنامجا لمكافحة إرهاب فعالا وموجها نحو المستقبل، لدعم الدول الأعضاء.

وقد أسهمت لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية منذ عام ٢٠٠١، بحزم في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومع الاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما، قدمت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، كذلك إسهاما كبيرا في هذا الجهد. وقد حان الوقت الآن للجمع بين جهودنا الجماعية. ولذلك، أرحب بالتركيز المتزايد لمجلس الأمن، في قراراته وبياناته الرئاسية، على التأكد من عمل كيانات الأمم المتحدة العمل معا بشكل وثيق من أجل التصدي لخطر الإرهاب. ويجب أن يتبع ذلك اتخاذ إجراءات ومبادرات ملموسة، تحترم الولايات ويتم القيام بها بروح من التعاون منذ البداية.

واسمحوا لي أن أذكر أربعة أمثلة لما يقوم به بالفعل، الجزائر المكونات لمكتب مكافحة الإرهاب، وهما فرقة العمل المعنية

خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ويقف مكتبنا الجديد لمكافحة الإرهاب على أهبة الاستعداد للانخراط بقوة في هذا الجهد، وأتطلع إلى الاستماع إلى آراء المجلس بشأن الكيفية التي يمكننا بها المضي قدما في السعي لتحقيق هذا الهدف.

وأنا ملتزم ببذل قصارى جهدي في هذا الصدد وأشكر جميع أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شاريا.

السيد شاريا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الإثيوبية والاتحاد الروسي على تأييد إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس وعلى دعوة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لمخاطبة المجلس.

وباسم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أهنيء وكيل الأمين العام فورونكوف على تعيينه رئيسا لمكتب مكافحة الإرهاب. وتتطلع المديرية التنفيذية إلى تعزيز شراكتها معه ومكتبه.

لقد انقضت ١٦ عاما منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا يزال الإرهاب اليوم يؤثر علينا جميعا. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يدعي أنه بمنأى عن التعرض لخطره.

وكما يعلم المجلس، فقد كُلفت المديرية التنفيذية، منذ إنشائها، بتزويد لجنة مكافحة الإرهاب بتقييمات مستقلة ومحايدة لخبراء عن تنفيذ الدول الأعضاء لذلك القرار والقرارات اللاحقة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتتمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها في الزيارات القطرية، وهي عملية تمييز

رابعا، يدعو القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) إلى زيادة مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في وضع استراتيجيات لمنع الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف المفضي إلى الإرهاب، مما يشكل عنصرا هاما في الركيزة الأولى للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى نحو ما دعا إليه القرار، تقوم فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بإدماج المنظور الجنساني باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات في عملها، وأنشأت فريقا عاملا بين الوكالات تابعا للفرقة، معنيا بالمسائل الجنسانية، برئاسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ويجب أن ندرك أن هناك أربعة مجالات هامة في أنشطة الأمم المتحدة يتعين مواءمتها إذا أردنا أن نضع بشكل فعال إطارا متسقا وجيد التنسيق لكامل الأمم المتحدة من أجل جهودنا المستقبلية المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، أي مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، الذين لديهم ولاية صون السلام والأمن الدوليين؛ والجمعية العامة، التي تعد بوثقة لجهودنا المشتركة على أساس توافق الآراء من خلال الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وقراراتها الاستعراضية، والصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب؛ والأمين العام والأمانة العامة، التي تضم الآن مكتب مكافحة الإرهاب؛ و ٣٨ وكالة وصندوقا وبرنامجا تابعا للأمم المتحدة تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف، دعما للتنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومجالات أنشطة الأمم المتحدة الأربعة هذه يتعين أن تكون أكثر اتساقا إذا أردنا، حسبما ذكر الأمين العام أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، إقامة "شراكة دولية جديدة لمكافحة الإرهاب" (A/72/PV.3، صفحة ٢).

كما يتعين على الدول الأعضاء، من جانبها، أن تحشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لدعم هذه الجهود، لا سيما من

ذلك، فإن ثمة إمكانية لوضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ على نحو أسرع بكثير وعلى نطاق أوسع.

ويوفر إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، بولايته القوية المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف وبناء القدرات، فرصة لزيادة تعزيز الروابط واختصار المدة الفاصلة بين تقييماتنا وتقديم المساعدة. ونتطلع إلى مناقشة سبل تعزيز تلك الصلات مع وكيل الأمين العام فورونكوف ومكتبه.

ولكن يجب ألا يكون هناك أي لبس: فبقدر استثمارنا في بناء القدرات، ينبغي أن نتجنب أي تصور بأن المساعدة التقنية شرط مسبق لتنفيذ قرارات المجلس الملزمة. وربما يرغب المجلس في النظر في سبل لتشجيع الدول على تنفيذ توصيات اللجنة، ولا سيما في الحالات التي لا تكون فيها المساعدة التقنية هي السبب في عدم التنفيذ أو عندما تجري زيارة دولة ما أكثر من مرة.

إن زماننا هذا ليس زمنا عاديا. وقد اتخذ المجلس ستة قرارات جديدة بشأن الإرهاب في فترة قصيرة من الزمن، وهو إنجاز غير مسبوق وبرهان على توافق الآراء. وقد ساهمت المديرية التنفيذية في إعدادها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعداد المديرية التنفيذية للإطار الشامل بشأن الخطاب المضاد، والذي كان بمثابة الأساس للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧). وستستمر المديرية التنفيذية، بالاعتماد على خبرتها المواضيعية وبالاسترشاد بالقرار ٢١٢٩ (٢٠١٣)، في تقديم المشورة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ هذه القرارات. وستعمل المديرية كذلك على تعزيزها. كما ستواصل إدماجها في مسارات عملها وتحديد التحديات، فضلا عن السبل العملية للتغلب عليها.

وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى أن المديرية التنفيذية قامت مؤخرا بتحديث دليلها التقني، الذي يهدف إلى تعزيز وتعميق تقييمات لجنة مكافحة الإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء على الاستعداد لها. ويتضمن الدليل مشورة تستند

بدرجة عالية من التعاون تشمل خبراء من العديد من المنظمات الشريكة. وترمي هذه الزيارات إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع خريطة طريق فعالة، وتفادي ازدواجية في الجهود، في ذات الوقت.

وتزود تقييماتنا لجنة مكافحة الإرهاب وجميع شركائنا في نيويورك وفي الميدان بأحدث تقييم لحالة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. كما أنها تمثل وسيلة عملية لمناقشة الاتجاهات الحالية مع الخبراء الوطنيين ولتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب.

وقد زارت المديرية التنفيذية ١٦ دولة منذ بداية السنة. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة في ملاحظاتي الخطية، التي ستعمم عقب هذه الجلسة. ومن المقرر القيام بسبع زيارات أخرى خلال الفترة المتبقية من هذا العام، وهو ما يزيد على أي فترة أخرى مماثلة منذ إنشاء اللجنة.

وقد قامت المديرية التنفيذية بـ ١٣٣ زيارة شملت ٩٦ دولة، بما في ذلك ٤٥ زيارة منذ الاستعراض السابق. وتم إنجاز الكثير من خلال هذه العملية. فقد سُنت قوانين جديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأُنشئت مؤسسات جديدة وجرى تعزيز القدرات. ولا يجسد هذا التقدم أثر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فحسب، بل كذلك الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها.

ومع ذلك، فإن العديد من الدول لا تزال تفتقر إلى تدابير قائمة لمكافحة الإرهاب. وما تزال العديد من توصيات اللجنة في انتظار التنفيذ.

وكما يعلم المجلس، فإن التوصيات عادة ما تنقسم إلى فئتين: تلك التي تتطلب مساعدة تقنية، وأخرى لا تحتاج إليها. وقد قدم العديد من شركائنا مساعدات تقنية على مر السنين على أساس توصيات اللجنة وأدرجوها في برامج عملهم. ومع

العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي كيان تابع لها. والمديرية يمكنها تزويد اللجنة بالمشورة القائمة على الأبحاث في مجال السياسات بشأن طائفة من المسائل: من الملاحقة القضائية وإعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم وحماية الهياكل الأساسية الحيوية إلى فعالية الرسائل المضادة.

وتهتم المديرية التنفيذية كذلك اهتماما كبيرا بضمان إدراج الاتجاهات والتطورات المحددة وتقييمات المخاطر، التي يقدمها فريق الرصد، في تقييماتها بشكل دقيق ومستمر. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن تحليلات المديرية التنفيذية للاتجاهات والتطورات لا تخضع لمقتضيات السرية.

ونحن بحاجة إلى استكشاف السبل مع لضمان استفادة منظومة الأمم المتحدة برمتها من تحليلات المديرية التنفيذية، إذ أنها تمثل على الأرجح التحليلات المستندة إلى الأدلة الأكثر تحديثا وشمولا في منظومة الأمم المتحدة بشأن القدرة على مكافحة الإرهاب والتحديات والاتجاهات والتطورات الجديدة في هذا المجال.

وقد نظمت المديرية التنفيذية، على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، أربع جلسات إحاطة مفتوحة وأربع جلسات خاصة. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تحقيق ما لا يقل عن ثلاثة أغراض مهمة.

أولا، إنها تحقق الشفافية في عمل اللجنة. وفي مناسبات عديدة، شكرتنا الدول الأعضاء، ولا سيما الدول غير الأعضاء في المجلس، على هذه الاجتماعات، وأعربت عن رغبة قوية في استمرارها.

ثانيا، إنها تمكن لجنة مكافحة الإرهاب من إقامة شراكات جديدة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني، وحتى مع جهات فاعلة من القطاع الخاص.

إلى أحدث المعلومات بشأن السبل العملية لتنفيذ القرارات الجديدة كافة. ويمكن الآن تنزيله باللغة الإنكليزية من على الموقع الإلكتروني للجنة.

كما أن القرارات الجديدة تتطلب أن تعد المديرية التنفيذية تقارير تحليلية بشأن طائفة واسعة من المجالات التي تتطلب خبرة جديدة ومتطورة باستمرار. وتشمل المجالات الجديدة للمديرية التنفيذية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستخدام الأدلة الرقمية والأدلة من ميدان المعركة، والتدابير الجديدة لمراقبة الحدود، بما في ذلك المعلومات المسبقة عن المسافرين والمقييس الحيوية، واستخدام الإرهابيين للإنترنت، ودور المرأة والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع هذه المسائل.

ويمكن لجميع هيئات الأمم المتحدة أن تستفيد من تقييم وتحليل المديرية التنفيذية. وأود أن أشدد على أن معظم نواتج عمل المديرية التنفيذية، بما في ذلك تحليلاتها المواضيعية والإقليمية، على وجه الخصوص، ليست سرية. ويمكن للمديرية التنفيذية تقاسم نواتج عملها - وهي تفعل ذلك - وهو ما تبرهن عليه جلسات الإحاطة المفتوحة المتعددة التي عقدناها، بما في ذلك الجلسات المتعلقة بالعراق.

كما إن المديرية التنفيذية مكلفة أيضا، منذ الاستعراض الأخير لعملها، بتحديد القضايا والاتجاهات الناشئة والتطورات فيما يتعلق بالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وسمح لنا تعاوننا مع فريق الرصد والإعداد المشترك للتقارير الخمسة التي قدمها الأمين العام بموجب القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، فضلا عن التبادلات الدورية بين هيئتي الخبراء، بإجراء تحليل قيم للتهديدات ولاستجابات الدول الأعضاء وبإثراء عملنا في تحديد الاتجاهات والتطورات. كما إنه يتيح لنا تحسين فهمنا للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. ونحن شاكرون لفريق الرصد وللجنة على تعاونهما معنا. وتستمر المديرية التنفيذية في تعزيز قدرتها على تحديد الاتجاهات والتطورات، كذلك من خلال شبكة البحوث

وتحتاج اللجنة أكثر من أي وقت مضى إلى هيئة من الخبراء الذين يتصفون بالدينامية والنباهة وسرعة التجاوب بغية دعم عملها وتعزيزه. وستواصل المديرية التنفيذية بذل قصارى جهدها للاضطلاع بهذا الدور، ويشترطها أن تخدم هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شاريا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أبو العطا.

السيد أبو العطا (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس حول موضوع الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية.

أود أن أشكر الرئاسة الإثيوبية والاتحاد الروسي على تأييد إدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس. وأود أيضاً أن أرحب بإصلاحات الأمين العام الأخيرة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قيامه بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب بقيادة وكيل الأمين العام. وأعتقد أن تلك الإصلاحات ستعزز إلى حد كبير تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء.

إن هذا الشهر يصادف الذكرى السنوية السادسة عشرة للهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، واتخاذ المجلس للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ أيضاً لجنة مكافحة الإرهاب (اللجنة) لرصد تنفيذ أحكامه. ومنذ عام ٢٠٠٥، ما فتئت لجنة مكافحة الإرهاب تحظى بدعم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية)، التي تعمل على تنفيذ السياسة العامة التي تضعها اللجنة، وتنسيق الرصد في مجال تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتقييم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذه.

وتمثل الجلسة المعقودة بالأمس بشأن أمن الطيران (أنظر S/PV. 8057) أحد الأمثلة على هذه الشراكة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك إنشاء أربع شركات كبرى لمنتدى الإنترنت العالمي ودخولها في شراكة مع لجنة مكافحة الإرهاب.

أخيراً، إن هذه الاجتماعات تؤدي دوراً هاماً في صوغ السياسات. والقرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثال جيد على فعالية تلك الممارسة، ودورها في دعم صوغ السياسات في كل من لجنة مكافحة الإرهاب والمجلس. ولا تزال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ملتزمة بعملنا عن طريق تقييم التنفيذ من جانب الدول الأعضاء، وتيسير توفير المساعدة التقنية، وتحديد الاتجاهات والممارسات الجيدة، وتقديم المشورة بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات التي تتخذها اللجنة وقرارات المجلس وتعزيزها.

غير أن هذه المهام تعمل أيضاً على تمدد قدراتنا ومواردنا إلى أقصى حد. لذلك، تأمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن يزودها المجلس بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها الممتدة إلى حد كبير. وتزعم المديرية التنفيذية المعيّنة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، السيدة ميشيل كونينسكس، تقديم تقرير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، يحدد رؤية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حيال كيفية قيام المجلس والأمم المتحدة قاطبة بتعزيز تأثير المديرية التنفيذية والاستفادة من عملها. والمناقشة التي تجري اليوم تؤدي عملاً هاماً، وهي سترشدنا في صوغ هذا التقرير.

ولقد حققنا معاً الكثير منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). غير أن التهديد الإرهابي لا يزال يتطور بوتيرة مثيرة للجزع. فالمنظمات الإرهابية تواصل إظهار المرونة والقدرة على تكيف أساليبها بسرعة. كما أنها بارعة بصفة خاصة في استغلال التكنولوجيات الجديدة على شبكة الإنترنت - سواء لنشر رسائلها وتجنيد أعضاء جدد، أو لتمويل هجماتها والتخطيط لها وإدانتها.

جهودها الرامية إلى تنفيذ قرارات المجلس بشأن الإرهاب، فضلاً عن التوصيات المنبثقة عن تقييم اللجنة للزيارات التي تقوم بها. وتُبين تقييماتنا وتحليلاتنا أن دولاً عديدة تفتقر إلى القدرات والموارد الضرورية للائتمثال بصورة فعالة لقرارات مجلس الأمن. علاوة على ذلك، تُبين تقييمات المتابعة التي نُجريها تفتواً في التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ومن الأهمية بمكان أن يلجأ شركاؤنا في التنفيذ إلى اعتماد توصياتنا وإدماجها في عملهم وبرايمج المساعدة التقنية.

ولكي يُكتب النجاح لعملية المتابعة، يجب أن تتلقى دعماً قوياً من شركائنا في التنفيذ، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد السياسي، يتوقف نجاح المتابعة جزئياً على نظر المجلس في عدم امئثال الدول لقراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وفي ما يتعلق بالاجراءات العملية للمتابعة، أود التذكير بأن التقييمات الناجمة عن زيارتنا ننشاطرنا مع الدولة التي نقوم بزيارتها. وقد تتشاطر المديرية التنفيذية أيضاً التوصيات باتخاذ المزيد من الإجراءات مع شركائها في التنفيذ، وتتشاطر التقييم بنفسها، كلياً أو جزئياً، مع أطراف ثالثة، بموافقة الدولة التي نقوم بزيارتها. ويجري تشجيع الدول الأعضاء على إعطاء هذه الموافقة، لأنها تعزز قدرتنا إلى حد كبير على تحديد الجهات المانحة ومقدمي المساعدة التقنية المحتملين. وينبغي أيضاً تذكير الدول الأعضاء بالتزامها تجاه الوفاء بالتزاماتها الدولية لمكافحة الإرهاب، لأن من مصلحتها الرئيسية حماية حياة مواطنيها، وحدودها، ومؤسساتها.

وطوال العقد الماضي، وتصدياً للتهديدات الإرهابية المتطورة بسرعة وللمشهد العملي، أصبحت الزيارات القطرية التي تقوم بها اللجنة أكثر صعوبة وتعقيداً بكثير. وبما أن الدول تطلب تقييمات أشد تركيزاً والمزيد من زيارات المتابعة، فلا بد للجنة ولجنة مكافحة الإرهاب أن تكونا قادرتين على توفير

وتجري المديرية التنفيذية باسم اللجنة زيارات تقييمية إلى الدول الأعضاء، بموافقة الحكومات المضيقة. والزيارات التقييمية تمكن اللجنة والمديرية التنفيذية من الدخول في حوار بناء مع الدولة التي نقوم بزيارتها؛ ورسم صورة دقيقة عن مجمل قدرتها على مكافحة الإرهاب؛ وتحديد الثغرات والتحديات والاتجاهات والممارسات الجيدة والمساعدة التقنية المطلوبة. وثمة جزء أساسي من عملية التقييم يتمثل في تحديد المجالات ذات الأولوية لاتخاذ مزيد من الإجراءات، فضلاً عن المتطلبات ذات الأولوية لتقديم المساعدة التقنية. والمعلومات التي يتم جمعها خلال الزيارات تُستخدم كذلك في إعداد الدراسات الاستقصائية الشاملة عن الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، ليس لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فحسب، بل أيضاً القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن منع التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية.

وهذه الدراسات الاستقصائية التي تعتبر أشمل وثائق تحليلية بشأن مكافحة الإرهاب في منظومة الأمم المتحدة تحدد الثغرات التي لا تزال قائمة، وعلامة قد يكون من المفيد للغاية أن يركز المجتمع الدولي جهوده، وأين يتم إحراز التقدم. ولقد حققت الدول الأعضاء تقدماً كبيراً في العديد من المجالات، بمساعدة الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب الدولي الذي تطور إلى حد كبير - ولا سيما في العقد الماضي - رداً على التهديد الإرهابي المتطور باستمرار.

إنما هناك دول عديدة لا تزال تواجه تحديات كبيرة. فبعض الدول لا توجد لديها حتى الآن كل ما يلزم من تدابير لمكافحة الإرهاب. كما تواجه الدول تحديات في جهودها الرامية إلى كفالة أن تكون التدابير القائمة قيد الاستعراض والتعديل باستمرار، لأن الإرهابيين يتبعون أساليب وتقنيات جديدة في عملهم. وبغية كفالة أن تظل تقييماتنا تُخدم غرضاً مفيداً، يجب أن نواصل البناء على الحوار القائم بين المجلس والدول الأعضاء، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز

ووفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة، ستواصل اللجنة والمديرية التنفيذية التعاون الوثيق مع شركائهما الرئيسيين، بما في ذلك فريق خبراء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، من خلال التبادل المنتظم للمعلومات، وتبادل التقارير، وإعداد الوثائق والبيانات المشتركة للتراسات الثلاث ورفعها إلى المجلس.

إن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب سوف تواصلان التعاون أيضاً بشكل وثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب، وستواصلان تعزيز أفضل القواعد والمعايير الدولية، والممارسات الفضلى، والتوصيات من أجل التصدي للإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. ونأمل من مكتب مكافحة الإرهاب ومن شركائنا والشركاء المنفذين الآخرين الاستفادة الكاملة من تقييماتنا وتحليلاتنا وتوصياتنا وخبرتنا في مجال عملهم، بما في ذلك حيثما يتعلق الأمر بتيسير المساعدة التقنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أبو العطا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد نيننتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولاً أن نشكركم، سيدي الرئيس، والوفد الإثيوبي على إدراج جلسة اليوم في برنامج عمل المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وأشكركم على ما بذلتموه من جهود في التحضير له.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قبل ١٦ عاماً بالضبط، قد اتخذ مجلس الأمن قراراً رئيسياً لمكافحة الإرهاب، أي القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والغاية من جلسة اليوم إجراء تحليل للحالة

الاستجابات المرنة والقائمة على الاحتياجات. وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، اتخذ المجلس ستة قرارات جديدة بشأن مكافحة الإرهاب، وتناول مسائل متنوعة مثل تعزيز التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون، ومناهضة الخطاب الإرهابي، ومكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية، والاتجار بالبشر لأغراض تمويل الإرهاب، والتهديدات الإرهابية للطيران المدني، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة.

وجميع هذه القرارات تقتضي من اللجنة والمديرية التنفيذية المساعدة في تنفيذها وتعزيزها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات خاصة بشأن مواضيع مثل التعاون الدولي وأمن الطيران المدني. لذلك، فإن دور المديرية التنفيذية لا يزال يتوسع من الناحية المواضيعية. وبالنسبة إلى التعاون الدولي، على سبيل المثال، توسعت ولايتها نتيجة الطلب على معالجة البيانات البيومترية وخفض مستوى التهديد للبيانات الاستخباراتية.

وإن إضافة مهام جديدة قد سببت أيضاً التوسع الأفقي والمفاهيمي. وبالإضافة إلى عمل المديرية التنفيذية المتمثل في تحديد الثغرات والتحديات، بات الملوب منها أيضاً دعم أعمال شركائها الرئيسيين في العديد من المجالات. ومن خلال عمل المديرية التنفيذية بشأن هذه المسائل، فهي تدعم لجنة مكافحة الإرهاب والمجلس في تطوير السياسات العامة، وتساعد اللجنة على تحديد أولوياتها، وتعزيز سياسة مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب العالمي.

وأود أن أشيد بالمديرية التنفيذية على استعدادها للمشاركة بشكل استباقي في تلك المجالات. كما أود أن أشدد على ضرورة تزويد المديرية التنفيذية بما يلزم من الموارد الضرورية، البشرية منها والمالية على السواء، لمساعدة اللجنة بصورة فعالة على رصد وتعزيز وتيسير تنفيذ الدول الأعضاء لجميع قرارات المجلس ذات الصلة.

للملاحقة الجنائية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهناك العديد من البلدان لم تنشئ الآليات المناسبة لتبادل المعلومات والتنسيق بين الإدارات، أو تضع ما يكفي من الضوابط فيما يتعلق بالهجرة والتأشيرات. فالعديد منها غير مرتبط بقواعد البيانات ذات الصلة لدى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الإنتربول. وهناك أيضا جوانب قصور فيما يتصل بجمع تمويل الإرهاب. ومن دواعي الأسف أن القائمة لا تنتهي عند هذا الحد.

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن نوع الرعب الذي يتصدر المشهد في هذه اللحظة لا يتطلب قدرا كبيرا من الدعم المالي. فهو يستند إلى التهديد الذي يشكله المفجرون الانتحاريون الذين يتعرضون للكثير من الدعاية القوية. كل ما يحتاجه الأمر، على سبيل المثال، للقيام بهجوم هو شاحنة، وبطبيعة الحال، من المستحيل السيطرة على أسلحة القتل هذه. ولذلك، علينا أن نشدد على التدابير الوقائية ومكافحة التطرف.

إزاء تلك الخلفية، من السهل أن نرى جوانب القصور الفاضحة في تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب، بما في ذلك حالات التبرير الجماهيري لهذه العمليات وحتى تمجيد الإرهابيين. فعلى سبيل المثال، تلاحظ الدراسة الاستقصائية العالمية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) (S/2016/50) من جانب الدول الأعضاء عددا من العوامل التي تشكل عقبات أمام الملاحقة القضائية للمحرضين وغيرهم من المتواطئين مع الإرهابيين، بما في ذلك حقيقة أن هذه الأعمال لا تعتبر في بعض الدول أعمالا إجرامية أو أن هناك قصورا في إنفاذ مبدأ "إما الترحيل وإما المحاكمة".

نحن نؤمن إيمانا راسخا بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير منسقة لتحديد وإزالة المحتوى الإرهابي من شبكة الإنترنت التي من خلالها تتدفق الدعاية وينشط الإرهابيون في ضم مجندين إلى صفوفهم. ونرحب بتنظيم اجتماع خاص رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع عقد في الأسبوع الماضي على هامش المناقشة

الراهنة التي طال انتظارها بشأن تنفيذ هذا القرار وقرارات المجلس الأخرى التي تحدد التزامات الدول المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونرى أن مناقشة اليوم ضرورية بشكل خاص في ضوء الاستعراض المقبل في كانون الأول/ديسمبر، وتمديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. الآراء التي أعرب عنها اليوم سوف تشكل أساسا هاما لصياغة قرار المجلس ذي الصلة قبل نهاية العام.

ويود الوفد الروسي أن يتقدم بالشكر للسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية، وأن يهنئه على أول مشول له أمام المجلس. ويسعدنا أن نراه هنا اليوم. كما نشعر بالامتنان للسفير أبو العطا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، وللسيد شاريا على إحاطتهم الإعلامية وعلى عرضهم النهج التي يتبعونها في موضوع جلسة اليوم.

مع تطور التهديدات الإرهابية، يتضح بصورة متزايدة، من بين أمور أخرى، أن الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تكون العامل الحاسم في كيفية نظر فرادى الدول إلى التزاماتها بكل أمانة. ولا يمكن أن تمر الخروقات التي ترتكب في أنظمة مكافحة الإرهاب من دون أن يلاحظها أحد. فالإرهابيون يستغلون هذه الثغرات بمهارة فائقة. وإذا ما فرّوا من العدالة في أحد البلدان، حتما سيشكلون تهديدا للدول الأخرى، لا سيما الدول المجاورة. ومن دواعي الأسف أن التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب تظل في كثير من الأحيان في مرحلة بدائية حتى الآن. فعلى سبيل المثال، فإن الدراسة الاستقصائية العالمية عن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (S/2016/49، المرفق)، التي أعدتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦، تشير إلى أن التشريعات في العديد من البلدان تفتقر إلى المعايير اللازمة

للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مؤشراً هاماً لاحتياجات في مجال المساعدة التقنية. لذلك، فإن ضمان فعاليتها يتوقف إلى حد كبير على تبادل المعلومات على النحو الواجب بين المديرية التنفيذية للجنة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بدون بيروقراطية مفرطة.

نعتقد أن الاستعراض المقبل لولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب سيكون اللحظة المؤاتية للنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس تعزيز فعالية المديرية التنفيذية، لا سيما نظراً للقدر الكبير من العمل المفيد الذي تضطلع به خلال الزيارات القطرية وبعدها. فعلى سبيل المثال، من الواضح أنه ينبغي لنا الحصول على عوائد أفضل من التوصيات التي تقدم بشأن نتائجها. يبدو في الوقت الراهن أن الدول تغفل أحياناً بشكل مححف العمل الأساسي الذي تقوم به المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. لذلك، ينبغي معالجة هذه المسألة. وكما نرى، هناك ذخيرة يمكن أن تسخرها لجنة مكافحة الإرهاب لتبسيط إجراءاتها، حتى في مرحلة الإعداد للزيارات القطرية.

ونحن على ثقة بأن المديرية التنفيذية ستوجز الآراء التي أعربت عنها الدول اليوم وتستفيد من الوقت المتبقي إلى حين استعراض ولاية المديرية لتقييم تجربة الأعوام السابقة وتقديم الأفكار الخاصة بها في هذا الصدد.

ونحن نتطلع إلى العمل الجماعي البناء في مجلس الأمن خلال الاستعراض المقبل لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويتمثل هدفنا المشترك في تحقيق الاستيفاء الكامل والصادق لقرارات مجلس الأمن، التي تحظى لجنة مكافحة الإرهاب بإمكانات فريدة لتعزيزها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والسيد شاربيا والسيد أبو العطا على إحاطاتهم الإعلامية.

العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وبمبادرة من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا. وفي الوقت نفسه، من المفارقة، أن بعض البلدان التي كانت سابقاً غير راغبة في التعاون بشأن مشروع القرار الروسي الخاص بمكافحة إيدولوجية الإرهاب الذي كان يركّز على حل هذه المسائل تحديداً.

نحن مقتنعون بأنه يجب علينا بصورة عامة استخلاص المزيد من النتائج من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ولذا يجب علينا أن نهيئ مناخاً لمزيد من المطالب من الدول فيما يتعلق بإنفاذ تلك القرارات. ولا بدّ لنا من تمهيد الطريق لبناء قدرات النظم الوطنية لمكافحة الإرهاب. ونتذكر دائماً أن الدول الأعضاء قد وافقت على الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وتنفيذها بشكل صارم، وعلى أن الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تجب أي التزامات أخرى.

خلال التحديد السابق لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في ٢٠١٣، شدد مجلس الأمن على الدور الرئيسي للجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية في ضمان التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن ممتنون للمديرية التنفيذية ورئيسها البارع طيلة السنوات الأربع الماضية، السيد لابورد، على العمل الفعال الذي قام به منذ عام ٢٠١٣. ونأمل أن يحظى هذا الهدف بأولوية مطلقة من لدن الرئيس الجديد للمديرية التنفيذية، السيدة ميشيل كونينسكس؟ ونرحب بتعيينها، وكلنا ثقة بأن خبرتها بصفقتها المدعي العام ورئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي ستكون لازمة في منصبها الجديد.

بصورة عامة، نرى إزاء خلفية إصلاح هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يمثل بداية فصل جديد للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، ونتطلع إلى التعاون الوثيق بين لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب. نعتقد بأن المعلومات التي ظهرت من العمل التحليلي

المطالب الصعبة التي قدمها المجلس. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول الأعضاء التي قد لا تتوافر لديها الموارد أو الخبرة لمعالجة جميع أوجه ضعفها. وحينما لا تكون الدول قد أبدت الإرادة السياسية للمتابعة، علينا جميعا أن نعمل معا للضغط عليها للقيام بذلك.

أما بالنسبة لهيكل مكافحة الإرهاب التابع للمنظمة ذاتها، فإن الولايات المتحدة تود أن ترى زيادة فعالية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وتعزيزها وتحديثها. ونريد أن نرى المديرية التنفيذية وهي قوية تساعد الدول الأعضاء على فهم الثغرات في جهودها لمكافحة الإرهاب، وتحليل الطرق التي تتغير بها التهديدات الإرهابية. وستقود الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى تحديث ولاية المديرية التنفيذية في وقت لاحق هذا العام لجعل المنظمة أكثر صلاحية لمواجهة التهديدات الحالية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل لسعي الأمين العام لإصلاح الطريقة تعالج بها الأمم المتحدة مكافحة الإرهاب. ولكن لكي تنجح تلك الإصلاحات، فإن عليها أن تفعل أكثر من تغيير المربعات على مخطط تنظيمي. فعلى سبيل المثال، فيما تستمر الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية سيحاولون التسلسل مرة أخرى إلى بلدانهم الأصلية للتخطيط لشن هجمات جديدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء المعرضة للخطر على وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتقييم التهديدات المستقبلية. وعليها أيضا أن تساعد الدول الأعضاء على حفظ مواطنيها من النزوع إلى التطرف في المقام الأول.

ولدى الأمم المتحدة الكثير من الأدوات المتاحة للحكومات للاستفادة منها. فهناك خبراء في مجالات الحوكمة والتنمية والاتصالات والأمن، وبالطبع، مكافحة الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة أن تجمع كل تلك العناصر معا حينما تحتاج الحكومات إلى المساعدة في مكافحة انتشار الأيديولوجيات الإرهابية ومنع

وفي جميع أرجاء العالم، نجابه تهديدات إرهابية جديدة وخطيرة. إننا نشهد الإرهابيين وهم يستخدمون الشاحنات لسحق المدنيين الأبرياء في مراكز المدن، والأجهزة المتفجرة المرتجلة المصنوعة منزليا تترك في القطارات، والطائرات تسقط بالقنابل المهربة على متنها. وبعد مرور أكثر من ١٧ عاما على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لا يزال الإرهابيون يكيّفون أساليبهم ويشنون الهجمات الوحشية لمحاولة تعطيل أسلوب حياتنا الحديثة.

إن الولايات المتحدة تقود مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. فنحن نتصدر تحالفا للدول يكلل بالنجاح في تحرير الأرض من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن تنظيم الدولة الإسلامية يلوذ بالفرار. وما هي سوى مسألة وقت قبل أن يفقد ما تبقى من الأرض التي يسيطر عليها. كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بإخضاع الدول التي ترعى الإرهاب للمساءلة، ولا سيما البلد الذي يأتي في المركز الأول لتلك البلدان، إيران.

ولكن بالرغم من أننا نحن وشركاءنا نكثف جهودنا لدحر الإرهاب، فإن الأمم المتحدة ظلت على الهامش في أغلب الأحيان. بيد أنه ينبغي ألا يكون الحال كذلك. فالأمم المتحدة تحظى بأساس قوي يمكنها من أن تكون شريكا فعالا في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك هو الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، من الضروري أن نضمن التنفيذ المتوازن للاستراتيجية على نطاق جميع ركائزها الأربع، بما في ذلك إيداع منع التطرف المصحوب بالعنف في الركيزتين الأولى والرابعة.

واتخذ مجلس الأمن نفسه قرارات هامة تلزم جميع الدول الأعضاء بتجريم الأعمال الإرهابية، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنهاء تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. بيد أن تلك القرارات لن تكون سوى حبر على ورق إذا لم تضاعف الدول الأعضاء جهودها وتقوم بتنفيذها. وذلك مجال يمكن للأمم المتحدة أن تفعل فيه أكثر من ذلك بكثير. ويمكنها أن تساعد الدول الأعضاء على تعزيز دفاعاتها ومتابعة تنفيذ

الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد عمرو عبد اللطيف أبو العطا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والسيد دافيد شاريا، الموظف المسؤول عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على الإحاطات الإعلامية المفيدة التي قدموها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأخذ الكلمة بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، مع تركيز ملاحظاتي في إطار هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومن تنظيم القاعدة والشبكات الخاصة بكل واحد منهما. وتواصل الجماعات الإرهابية التكيف في الاستجابة للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا تزال حركة الطالبان تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وتواصل اللجنة إدارة تدابير تشمل تجميد الأصول وحظر السفر وعمليات لحظر توريد الأسلحة تستهدف الأفراد والجماعات المعينة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة أو حركة طالبان.

وإذا أُريدُ لنظم الجزاءات أن تعمل بفعالية، من الأهمية بمكان كفالة أن تسير أعمال اللجنة جنبا إلى جنب مع تطور التهديد العالمي الذي تمثله هذه الجماعات. وفي ذلك الصدد، يدعم أعمال اللجنة فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، وهو يواصل تقديم أحدث تقييمات التهديد، ويرصد تنفيذ التدابير. ويقوم فريق الرصد بتنسيق أعماله بشكل

ترسخ التطرف المصحوب بالعنف. وناشد منظومة الأمم المتحدة بأسرها دعم الجهود الابتكارية على أرض الواقع لمنع المتطرفين الذين يمارسون العنف ومؤيديهم من حفز الأفراد على ارتكاب أعمال العنف أو التطرف أو تمويلهم، أو تجنيدهم. وعلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أن يأخذا زمام المبادرة في التأكد من أن يعمل الجميع في الأمم المتحدة معا في هذه المكافحة. وإذا أُريدُ للأمم المتحدة توسيع نطاق تأثيرها، فإنها لا يمكن أن تعمل بمفردها. وعليها أن تخرج من نيويورك وتشرك الجهات الفاعلة المختلفة في الميدان. ويمكنها أن تستفيد من خبرة هذه الجهات الفاعلة.

وإذ تقوم الأمم المتحدة بتعزيز جهودها لمكافحة الإرهاب، فإن احترام حقوق الإنسان يكتسي أهمية حيوية. وينبغي ألا تكون مكافحة الإرهاب إطلاقا ذريعة لتجاهل حقوق الإنسان. والواقع أنه حينما تنتهك الحكومات حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب تؤدي هذه النهج إلى نتائج عكسية. فانتهاك حقوق الإنسان يؤدي فعليا إلى زيادة الدعم المحلي للإرهاب. ويجب أن يشكل تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون جزءا أساسيا من أعمال الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء في جميع أرجاء العالم.

وتمثل مكافحة الإرهاب اختبارا رئيسيا لصلاحيات الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات التي نواجهها اليوم. وستواصل الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات العمل على مكافحة الإرهاب، ولكن يمكن للأمم المتحدة ويجب عليها أن تفعل المزيد للمساعدة. وتتطلع إلى استجابة المنظمة للتهديدات العالمية. إن مكافحة الإرهاب تنصدر القائمة، وبالتالي ناشد الأمم المتحدة مضاعفة جهودها ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز جهودها لمكافحة هذا التهديد المشترك.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب

وثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويشارك بفعالية في جميع الأنشطة ذات الصلة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما يسهم الفريق بانتظام في تقارير الأمين العام عن التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية ومجموعة جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة ذلك التهديد. واللجنة وفريق الرصد على استعداد للعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب في تنفيذ ولايته الشاملة.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هنا هذا الصباح، وأن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بوكيل الأمين العام فورونكوف على تولي منصبه الجديد، وأتمنى له كل النجاح، وأخبره بمدى تطلعنا للعمل معه خلال فترة توليه المنصب.

كما يعلم الجميع في هذه القاعة جيداً، فإن الجماعات الإرهابية الدولية مثل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة تسعى إلى تفريق صفوفنا. إننا تسعى إلى تقسيم مجتمعاتنا وتمزيق بلداننا، بالهجوم على قيمنا ومؤسساتنا. ولكن في مواجهة محاولاتهم لتفريقنا، فإن أحد أعظم أسلحتنا هو قدرتنا على التوحد والعمل معاً، ووحدة مجلس الأمن في رغبتنا في حماية الناس في جميع أنحاء العالم ودحر الإرهاب.

ولم تمس الحاجة أبداً بهذا القدر لنظامنا المشترك المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب. وكل مكون أساسي يعد مكوناً بالغ الأهمية. وقد ساعد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتحالف الدولي ضد داعش على صياغة استراتيجياتنا وقدراتنا التقنية. وتقوم مديرية الأمم المتحدة التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المنشأ حديثاً لمكافحة الإرهاب بتعبئة موارد الأمم المتحدة للتصدي لكل من الإرهاب والتطرف العنيف. وعلى المجلس دور حيوي ويصدر تدابير وإرشادات للدول أكثر تطوراً من أي وقت مضى. وأود بإيجاز أن أسلط الضوء على فرصتين متاحيتين لتحسين نهج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وإعادة تقويمه.

ومن أجل الوفاء بولايات اللجنة، من الأهمية بمكان أيضاً التنسيق الفعال مع الوكالات المتخصصة الرئيسية مثل اتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وأيضاً مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون. كما يضطلع فريق الرصد بدور رئيسي في هذا الشأن. ومن أجل الوقوف على كيفية تنفيذ نظام الجزاءات بفعالية أكبر وفهم التحديات الوطنية والإقليمية أمام تنفيذ تدابير المجلس، فإنني أقوم بتنظيم الزيارات الإقليمية التي تهدف إلى إذكاء الوعي بولاية اللجنة. وتخدم تلك الزيارات تبادل أفضل الممارسات التي تطبقها السلطات الوطنية في مكافحة الإرهاب، من حيث صلتها بولاية اللجنة. وفي ذلك الصدد، يعزز الرئيس القيام بعدة زيارات في المستقبل القريب إلى أفغانستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مشاركتها في أعمال اللجنة وفريق الرصد، إذ أن من الضروري الاحتفاظ بقائمة جزاءات مستكملة وديناميكية.

ويستكمل فريق الرصد البيانات المدرجة في القائمة استناداً إلى معلومات تقدمها الدول الأعضاء. ولذلك، أشجع الدول الأعضاء على إبقاء الفريق على علم بهذه المعلومات. كما

إلى نهاية عنيفة على يد قادة انتهازيين. ويمكن أن يحدث هذا. وأخشى أن يحدث في المدارس وأماكن العبادة والسجون. ويمكن للدول أن تعالج قضية الإرهابيين بكل الوسائل الاستخباراتية والشرطية والقضائية، بل والعسكرية المتاحة لها. ولكن، كما يقول وكيل الأمين العام فورونكوف، فيلبي أن نتمكن من كسر دورة حياة تغذية نزعة التطرف والإرهاب ومعالجة البيئات التي تعتنق فيها الدعوات إلى الإرهاب وتترسخ، سنكون دائماً في انتظار ظهور إرهابي محتمل آخر. وهذا هو السبب في أن منع التطرف العنيف يمثل استثماراً حيويًا من أجل السلام والأمن، والسبب في اعتقادي أن الأمين العام غوتيريش أبرزه عندما أنشأ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ولذلك، فإنني أعتقد أن القيادة الاستراتيجية والعمل التنسيقي للمكتب أمر حيوي في هذا السياق. وينبغي للمكتب أن يستخدم دوره التنسيقي المحوري للنظر خارج التحليل التقليدي للسلام والأمن، والاستفادة من خبرات الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية، والقضايا الجنسانية، والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر. عندئذ فقط سيمكن للأمم المتحدة أن تساعد البلدان على التصدي لأي تهديد متطرف عنيف قبل أن ينفجر ليتحول إلى تهديد للسلام والأمن الدوليين. إن قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول على منع التطرف العنيف فريدة من نوعها وتكمن بحق في صميم ولاية مكتب مكافحة الإرهاب.

وإذا جاز لي، أود أن أتوجه بسؤال إلى وكيل الأمين العام فورونكوف. إنني أرى أن الوصف الذي قدمه لاستراتيجيته مفيد للغاية عندما عرضه في إحاطته الإعلامية، وأتساءل عما إذا كان بإمكانه أن يغتنم فرصة، سواء الآن أو في وقت لاحق، ليذكر المزيد عن الكيفية التي يرى بها اضطلاع مكتب مكافحة الإرهاب بالولاية الحيوية المكلف بها من الجمعية العامة لركيزة المنع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكيف سيمكنه استخدام رئاسته لفريق العمل الرفيع المستوى

أولاً، يجب علينا تعظيم أثر المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفعاليتها. وأود أن أهنئ المديرية على ما قامت به من عمل حتى الآن. إنها كيان حسن الأداء من كيانات الأمم المتحدة يتمتع بخبرة ومعرفة حقيقية. وقد جرى الترحيب بالنهج الاستباقي الذي تتبعه المديرية فيما يخص المسائل الجديدة لمكافحة الإرهاب. ومبادئها التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والخطاب المضاد، على سبيل المثال، نقاط مرجعية ممتازة. وعلاوة على ذلك، فإن عمل المديرية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص على شبكة الإنترنت كان حيويًا، على سبيل المثال، العمل مع مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام وأكبر الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا في العالم في التصدي لمحتوى الإرهاب والتطرف العنيف على الإنترنت. كما أقامت الحكومات علاقات جديدة مع القطاع الخاص على النحو المبين في الأسبوع الماضي عندما استضافت رئيسة وزراء بلدي مع شركاء من إيطاليا وفرنسا للمرة الأولى أكبر الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في العالم في الأمم المتحدة لتناول مسألة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت.

وتجديد ولاية المديرية التنفيذية في نهاية هذا العام فرصة لتعزيز أثرها. وينبغي أن يشمل هذا تعلم الدروس الخاصة بكيفية معالجة المسائل الأمنية الناشئة، وتحسين التقييمات القطرية والتأكد من التصرف بشأنها، وضمان أن تستخدم الخبرة التقنية بشكل كامل، وتوفير التوجيه بشأن ترتيب الأولويات. ونتطلع إلى الترحيب بميشيل كونينسكس بصفقتها المديرية التنفيذية الجديدة والاستماع إلى أفكارها بشأن كيفية مواصلة تحسين هذا المكتب الهام.

أما الفرصة الثانية التي نراها فهي منح الأولوية للمنع، ومعالجة الأسباب الجذرية والتطرف العنيف الذي يولد الإرهاب. فبالنسبة لكل شخص يتطرق حتى يصل إلى الإرهاب، هناك أولاً بيئة تميل فيها الأيديولوجية والعوامل الاقتصادية والمظالم

المعني بمنع التطرف العنيف التابع للأمم العام لتنسيق هذا الأمر. وسيكون من الجيد حقا أن نسمع المزيد عن ذلك.

ويجب أن يستمر التعاون المتعدد الأطراف في التصدي بفعالية للإرهاب والتطرف العنيف. وفي سير عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بسلاسة، سيكون مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا ووجود نهج استراتيجي حقا للأمم المتحدة إزاء المنع يقوم بتنسيقه مكتب مكافحة الإرهاب اثنين من السبل الملموسة للمساعدة في هذا المسعى.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بوكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف في منصبه بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. كما أود أن أشكر السفير أبو العطا، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والسيد شاريا الموظف المسؤول بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد مر ١٦ عاما منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية واعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى الرغم من الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب منذ ذلك الحين، ما زلنا نشهد هجمات إرهابية في جميع أرجاء العالم بتواتر مقلق. ففي أوروبا هذا العام وحده، شهدنا هجمات إرهابية خطيرة في لندن ومانشستر وبرشلونة. وفي آسيا، ما برحت جماعة تدعي أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام - شرق آسيا تقاتل الحكومة للسيطرة على مدينة مراوي في الفلبين منذ أيار/مايو. إن التهديد الذي يفرضه الإرهابيون يتطور على الصعيد العالمي، لا سيما مع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو انتقلهم إلى مناطق أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء الأساليب المتطورة التي يتبعها الإرهابيون، التي تشمل تنويع المصادر المالية، ونشر الدعاية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، واستغلال

التطبيقات المشفرة، واستخدام السفر المتقطع. وقد سمعنا تقارير عن استخدام البيتكوين والطائرات المسيرة من دون طيار. وردا على الأساليب المتطورة للإرهابيين، يجب علينا أن نعزز قدراتنا وننفذ بقوة قرارات مكافحة الإرهاب.

وإضافة إلى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اعتمد المجلس مؤخرا القرارات ٢٣٠٩ (٢٠١٦) بشأن أمن الطيران؛ و ٢٣٢٢ (٢٠١٦) بشأن التعاون القضائي الدولي؛ و ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية؛ و ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن الخطابات المضادة؛ و ٢٣٧٠ (٢٠١٧) بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة. ويعد اعتماد تلك القرارات أمرا مهما، كما يعد تنفيذها الكامل أمرا حيويا.

وقد نفذت اليابان هذه القرارات ووضعت تدابير جديدة استجابة لتطور أساليب الإرهابيين. فعلى سبيل المثال، قمنا مؤخرا بسن قوانين لمنع الإرهابيين من استخدام البيتكوين والعملات الافتراضية، وحظر الطائرات المسيرة بدون طيار من التحليق فوق المرافق الحيوية والسفارات والمحطات النووية. ولتعزيز التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، فإن اليابان، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واثنين من البروتوكولات المكمل لها، ستتعاون بشكل أكثر فعالية مع كل دولة من الدول الأطراف في المساعدة في التحقيقات وتسليم المطلوبين.

إن التهديد الإرهابي تهديد عالمي ويجب علينا تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها كجزء من استجابتنا الجماعية. فعلى سبيل المثال، ساهمت اليابان بـ ٣٥ مليون دولار في آذار/مارس أساسا في جنوب شرق آسيا، في ضوء التهديد المتزايد في تلك المنطقة. وستستخدم هذه الأموال لتيسير تنفيذ القرارات ذات الصلة من خلال مشاريع محددة، بما في ذلك نظام المعلومات المسبقة عن الركاب والتعاون القضائي الدولي، وقواعد بيانات

(أنظر A/72/PV.3) إلى خطر الإرهاب العالمي بدقة ووضوح. إننا نؤيد بيانه الذي يصف مدى تعقيد المشكلة التي نواجهها. إننا نقدر وندعم أعمال الأمم المتحدة من خلال مختلف أجهزتها وكياناتها. ونحن على ثقة بأنه في ظل قيادة المكتب المنشأ حديثاً لمكافحة الإرهاب، ستستفيد مكافحة آفة الإرهاب من الزخم المتجدد. ومن بين مهام هذا المكتب الجديد، نود أن نشدد على تحسين المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في تطوير قدراتها على مكافحة الإرهاب. وتلك المساعدة بالغة الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر تضرراً من أعمال الجماعات الإرهابية، في تمكينها من مواجهة الأعمال الإرهابية بالوسائل المناسبة والموارد المتاحة، والسماح لها بالاستفادة من التعاون وفي ممارسة سيادتها.

ونرى أن الدور الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية حاسم الأهمية في تقييم حالة تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي التشجيع على اعتماد التدابير التي تدعم تنفيذه. ونشدد أيضاً على أهمية دورها في تيسير المساعدات التقنية. إننا نشعر بالامتنان لزيارة لجنة مكافحة الإرهاب إلى أوروغواي في آذار/مارس. ونولي أهمية كبرى للتوصيات التي قدمت ونقوم بأخذها في الاعتبار. ونعمل للهبوض بتنفيذ الجوانب المختلفة المنصوص عليها في مختلف قرارات مجلس الأمن. ومن الأمثلة على ذلك مشروع القانون الشامل لمكافحة الإرهاب ومشروع القانون الشامل لمكافحة غسل الأموال. ومشروع القانونين معروضان حالياً على برلماننا الوطني لاستعراضهما. ويشمل المشروعان توصيات قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب.

إننا ندرك أهمية التصرف بشكل جماعي في هذه الحرب والحاجة إلى التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية. ونعي أن التعاون جزء من مسؤوليتنا بصفتنا دولة عضواً في المجتمع الدولي للعمل وتوفير الحماية. والتعاون يجعلنا أكثر قوة.

الإنتربول، ومكافحة الدعاية. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع لجنة التعاون التقني ومكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ويتوقع من المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب أن يعزز إلى حد كبير تنسيق تدابير مكافحة الإرهاب في جميع الدول الأعضاء. وينبغي لنا الاستفادة من ذلك الزخم. وتتطلع اليابان إلى التعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب ووكيل الأمين العام فورونكوف. ويجب أن يتحد المجلس في مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ قراراتنا، بما في ذلك القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومواصلة وضع تدابير مكافحة الإرهاب.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية هاته بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يوفر لنا إطاراً دولياً لمكافحة الإرهاب. وأود أيضاً أن أهنئ السيد فلاديمير فورونكوف على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأشكره على إحاطته الإعلامية. وأتقدم بالشكر إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا، على عمله على رأس اللجنة، على إحاطته الإعلامية اليوم، وكذلك السيد دافيد شاريا ممثل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

للأسف، أصبح التهديد المتمثل في الإرهاب العالمي مسألة متفشية والأعمال الإرهابية تقع بمعدل كبير. ويجب على المجتمع الدولي العمل على نحو موحد لأنه لا يمكن أن يسمح للإرهاب بمواصلة حصد الأرواح البريئة وزعزعة استقرار الدول، ولأنه يجب أن يحمي الحقوق والقيم التي يسعى الإرهابيون إلى تدميرها. وقد أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في المناقشة العامة

وفي حين أن الأمر يرجع أساسا إلى الدول لاعتماد التدابير والآليات اللازمة لمكافحة الإرهاب، فإن على الأمم المتحدة دور رئيسي ومتزايد أيضا. إن الإرهاب هو أحد التهديدات العالمية التي تتطلب استجابة عالمية، وبالتالي فإن الأمم المتحدة عليها مهمة كبيرة في ذلك الصدد. إن الأمم المتحدة لن تبدأ من الصفر. فقد أُنجزت حتى الآن ثلاث مهام رئيسية في مكافحة الإرهاب.

المهمة الأولى هي وضع المعايير والالتزامات التي تتيح للدول وضع آليات قوية لمكافحة الإرهاب. واتخذ عدد من قرارات مجلس الأمن المواضيعية الهامة منذ عام ٢٠٠١ تحقيقا لتلك الغاية، لا سيما خلال السنوات الثلاث الماضية، تشمل العديد من الجوانب المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مثل التمويل وحمولات مناهضة الدعاية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفيما يتعلق باعتماد الجزاءات التي تهدف إلى حرمان الجماعات الإرهابية من سبل ارتكاب الهجمات، مثل النظام عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، طورت الأمم المتحدة دراية فنية هامة في ذلك المجال. ومن الواضح أن تعزيز التعاون الدولي والحوار لتشجيع الدول على العمل معا بشكل أكثر فعالية في تبادل الممارسات الجيدة نقطة أساسية ومن الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا جميعا.

ومع ظهور تنظيم داعش في عام ٢٠١٤، تطور التهديد الإرهابي كثيرا. وأضفت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والاستخدام واسع النطاق للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في التجنيد والتمويل والدعوة إلى العمل، بعدا جديدا على هذا التهديد، الذي أصبح الآن عالميا حقا. وأصبحت مكافحة الإرهاب بالتالي جبهة جديدة للأمم المتحدة من بين التحديات العالمية الرئيسية الأخرى، مثل تغير المناخ والهجرة. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة تلتزم وتحمل المسؤولية أيضا عن كفاءة أن تكون استجابتها متلائمة بما فيه الكفاية مع التهديد. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة

ونعتقد أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في احترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووفقا لها، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني الدولي. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل في تضامن وبمسؤولية لنجاح تلك المهمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود

أن أشكر شكرا جزيلا مقدمي الإحاطات الإعلامية، بدءا من وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف. لقد أتاحت لنا الفرصة بالفعل لنهنئ السيد فورونكوف وأن نقدم له دعم فرنسا الكامل على مبادراته، ولكني أود أن أكرر مرة أخرى اليوم خالص تمنياتنا له بالنجاح، نظرا لأن هذه هي إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر السفير عمرو أبو العطا على إحاطته الإعلامية وعلى القيادة التي تحلى بها بلده في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتنان فرنسا للسيد دايفيد شاريا على إحاطته الإعلامية بشأن العمل الممتاز الذي تقوده المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وأن أعنتم هذه الفرصة للتأكيد على أن فرنسا تتطلع بشغف إلى وصول الكفيرة التنفيذية الجديدة السيدة ميشيل كونينسكس، إلى نيويورك.

يشكل الإرهاب حاليا أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وبالطبع، مكافحة الإرهاب هي في صميم أعمال مجلس الأمن. وتتطلب استجابة منظمة وراسخة وموحدة من جانب الدول والمجتمع الدولي ككل. سأركز اليوم على ملاحظتين رئيسيتين - أولا، على الدور الأساسي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وثانيا، على دور المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تحديدا.

أما الوظيفة الثانية للجنة، والتي تنفذها المديرية التنفيذية، فهي تقييم الكيفية التي يمكن بها للدول تنفيذ القرارات ذات الصلة. وهذا النوع من التقييم أمر أساسي. وتشجع فرنسا جميع الدول على السماح بزيارات المديرية التنفيذية حتى تتمكن من فحص نظم مكافحة الإرهاب لديها وإعداد أفضل التوصيات. واستقبلت فرنسا، من جانبها، الزيارة الأخيرة لها من قبل المديرية التنفيذية في عام ٢٠١٥ واستخلصت منها دروسا هامة. فمُنذ ذلك الوقت، جرى اعتماد العديد من التدابير الإدارية والتشريعية بغية تعزيز نظم مكافحة الإرهاب لدينا. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى تلك التقييمات والتوصيات، من الضروري أن يكون بوسع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة تصميم وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية في وقت لاحق. وفي هذا الصدد تحديدا، يكتسي التعاون الوثيق بين المديرية التنفيذية والمكتب الجديد لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة.

لقد أصبح الإرهاب الآن أحد التحديات العالمية الرئيسية التي لم يعد بوسع الدول أن تواجهها بمفردها. وكما ذكرنا الرئيس ماكرون في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (أنظر A/72/PV.4)، فإن فرنسا تعتقد أن تعددية الأطراف ليست فحسب الطريقة الصحيحة للاستجابة من المنظور القانوني، ولكن أيضا من منظور الفعالية، في سياق التصدي لتلك التحديات.

السيدة شولغين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الترحيب بوكيل الأمين العام فورونكوف في مجلس الأمن في إحاطته الإعلامية الأولى. كما أود أن أشكر السفير أبو العطا والسيد ديفيد شاريا على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب وعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

الإرهاب، المكرس لهذه المسألة وتعيين وكيل للأمين العام لرأسه، يمثل إنجازا حقيقيا. وترحب فرنسا بذلك التطور وتأمل أن يفيد في تحسين اتساق عمل الأمم المتحدة في هذا المجال وزيادة إبرازه. أنتقل إلى تعليقي الثاني الذي يتصل بعمل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، حيث تشجعنا المذكرة المفاهيمية على إيلاء مزيد من الاهتمام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب، وهي في صميم الهيكل الجديد لمكافحة الإرهاب، الاضطلاع بوظيفتين أساسيتين على نفس القدر من الأهمية. وتنطوي الأولى على إدكاء وعي الدول بالتطورات المستجدة فيما يتعلق بالتهديد الإرهابي. ولا يمكن للجنة القيام بذلك العمل إلا بدعم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تملك خبرات كبيرة في هذا المجال تحت تصرفها. وأود أن أشيد اليوم بالعمل الممتاز الذي تقوم به أفرقة المديرية التنفيذية. فالمسائل التي تعمل بشأنها تتوافق إلى حد كبير مع أولويات فرنسا، بما في ذلك مكافحة دعاية الإرهابيين، لا سيما على شبكة الإنترنت، وتمويل الإرهاب، من بين أمور أخرى.

ومن خلال التزام الرئيس ماكرون، تضطلع فرنسا بدور رئيسي في معالجة هاتين المسألتين. وفي هذا الصدد، نظمت فرنسا، بالاشتراك مع المملكة المتحدة وإيطاليا، اجتماعا رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة بشأن استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت. ومكنا ذلك الاجتماع، وهو الأول من نوعه، من تعزيز الحوار مع شركات الإنترنت. وكما أكد الرئيس ماكرون، فإن ذلك يمثل خطوة كبيرة، ولكن يجب علينا أن نمضي إلى أبعد من ذلك. كما أعلن أن فرنسا ستعقد مؤتمرا دوليا معنيا بتمويل الإرهاب في مطلع عام ٢٠١٨. ونحن، بطبيعة الحال، نشجع أيضا المديرية التنفيذية على مواصلة عملها في هذين المجالين.

في التقييمات والحوارات والنواتج التحليلية. كما يجب إدماج هذا التفكير في عمل مكتب مكافحة الإرهاب. وستواصل السويد اقتراح إدراج إشارات إلى المرأة والسلام والأمن، وكذلك دور المرأة فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف، في أعمال المجلس ذات الصلة، بما في ذلك في الولاية الجديدة للمديرية التنفيذية.

وكما قلنا أمس خلال مناقشتنا بشأن أمن الطيران (أنظر S/PV.8057)، ليس هناك مجال للتهاون في مكافحة الإرهاب. إن التهديد الإرهابي متغير دائما. وقد بينت الهجمات التي شنت على مدى السنة الماضية، بما في ذلك في ستوكهولم، أن علينا أن نكون يقظين باستمرار. ويجب علينا مواصلة العمل لتحسين جهودنا في مكافحة الإرهاب. والسويد ملتزمة بهذا العمل، وكذلك بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق هذه الغاية.

وفي سياق أعم، نحن بحاجة أيضا إلى كفالة مواصلة الجهود لمنع محاولات تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. وينبغي لهذا العمل أن يكون متسقا مع استراتيجيتنا المشتركة، ألا وهي، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك مع خطة العمل لمنع التطرف العنيف. وسيكون مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب أساسيا في الإشراف على هذا العمل.

ومن بين الإجراءات الأخرى، تدعم السويد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمنع التطرف، بما في ذلك التقرير الصادر مؤخرا: الرحلة إلى التطرف في أفريقيا: الدوافع والحوافز ونقطة التحول للتجنيد. ويبيّن هذا التقرير بوضوح أن دعم القطاعات الاجتماعية بطريقة تشاركية على الصعيد المحلي يؤدي إلى بعث الأمل والشعور بالانتماء الذي يكافح العنف والاضطراب. وبناء مجتمعات شاملة للجميع والتعليم والنمو والعملية هي أمور في غاية الأهمية بالنسبة للجهود الوقائية. والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكن أن يوفر ذلك

حدد الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (أنظر A/72/PV.3) الإرهاب بوصفه أحد التهديدات والتحديات السبعة التي تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام وبناء عالم أفضل. غير أنه أشار أيضا إلى أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب تعطل شبكاته وتتيح استعادة أراض وتمنع وقوع الهجمات وتنقذ الأرواح. ومع ذلك، من الواضح أنه إذا أردنا التغلب على الخطر الذي يتهدد مجتمعاتنا بسبب الإرهاب، لا بد من تكثيف عملنا، ولا سيما في مجال التعاون الدولي.

إن الطابع عبر الوطني للعديد من العمليات الإرهابية يجعل منع الهجمات الإرهابية من جانب أي بلد بمفرده أكثر صعوبة. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب باعتباره الخطوة الأولى في مبادراته الإصلاحية. ونتطلع إلى العمل مع وكيل الأمين العام فورونكوف فيما نمضي قدما. وتقدر السويد أيما تقدير العمل الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. إن تقييمات خبراء المديرية التنفيذية وعملهم لتيسير تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب هي أمور أساسية. وتلقى الجهود الوطنية دعما قيما في صورة العمل الجاري الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب لكفالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نطاق جميع ركائزها الأربع، فضلا عن زيادة قدرته على مساعدة الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات.

يلزم إيلاء اهتمام خاص للأدوار المتعددة التي تقوم به المرأة فيما يتعلق بالإرهاب، بما في ذلك أدوار الجاني والمؤيد والميسر والضحية ومن يقوم بمنع الهجمات. ويتطلب كل من تلك الأدوار نهجا واستراتيجيات مختلفة في إطار مكافحتنا للإرهاب. ومن المهم أن تواصل المديرية التنفيذية عملها لتعزيز دور المرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ونحن ندرك أهمية عمل المديرية التنفيذية بشأن تطوير مسارات الأعمال المواضيعية المتعلقة بمسائل من قبيل القضايا الجنسانية وإدراجها

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تنقيح وتبسيط الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الإرهاب أمر لا غنى عنه. وهذا هو السبب في ترحيب الوفد السنغالي بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الجديد وتعيين وكيل للأمين العام على رأسه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونشجع المكتب على السعي الحثيث إلى تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات والبرامج والوكالات المشاركة في مكافحة الإرهاب.

إن الحركات الإرهابية تستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على نحو متزايد في أعمالها البشعة للتحريض على العنف وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الأعمال الإرهابية والتخطيط لها. وتستفيد تلك الحركات من أوجه القصور في النظم المالية والأطر القانونية الوطنية والدولية من أجل جمع الأموال، بما في ذلك عن طريق الاتجار بالنفط وبيعه، والاختطاف طلباً للفدية، والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والسلع الثقافية، وغير ذلك من أشكال الابتزاز.

ولمنع الإرهابيين من ارتكاب جرائمهم، يجب على الدول أن تنفذ الآن بهمة الأحكام ذات الصلة للقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وذلك بتعزيز تعاونها في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بشكل أفضل مع مقدمي الخدمة من القطاع الخاص من أجل تحسين القواعد التنظيمية. وأود أن أشيد هنا بالعمل الممتاز الذي أجزته لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية في رصد تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات الآتية الذكر. وفي الواقع، بالنظر إلى الطابع المتطور والمتعدد الأوجه للإرهاب، فإن الزيادة المستمرة في عدد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن توسع بشكل كبير من نطاق تدخل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، في حين أن الموارد البشرية والمالية لا تواكب دوماً هذه التطورات، الأمر الذي قد يؤثر في نهاية المطاف على فعالية تلك الهيئة.

الشمول للجميع، وهو أمر مطلوب من أجل المساعدة على منع التطرف العنيف، وينبغي اعتباره جزءاً لا يتجزأ من جهودنا.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد أيضاً على أن التدابير التي نتخذها لمكافحة الإرهاب يجب دوماً، وبطبيعة الحال، أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن مناقشة اليوم، التي تمثل متابعة منطقية لمناقشة أمس بشأن أمن الطيران المدني، تبين مرة أخرى الأهمية الخاصة التي يوليها مجلس الأمن لمكافحة آفة الإرهاب. وفي الواقع، يذكرنا تطور وتضاعف الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم باستمرار بخطورة ذلك التهديد الخبيث على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، أشكر الرئاسة الإثيوبية والوفد الروسي على تيسير عقد هذه الجلسة التي تأتي في وقتها تماماً.

والشكر والترحيب موصولان كذلك لوكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسفير عمرو أبو العطا، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيد ديفيد شاريا، الموظف المسؤول عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. فقد ساعدت جودة إحاطاتهم الإعلامية بشأن العمل المتعدد الجوانب للأمم المتحدة في حربها ضد الإرهاب في إثراء مناقشاتنا.

عندما اتخذ المجلس القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، القاضي بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، لم يكن بوسعنا أن نتصور أنه بعد ١٦ عاماً من اتخاذه، سيبلغ الإرهاب الدولي الأبعاد المهولة التي وصل إليها في الوقت الحالي. وبدلاً من أن يستسلم المجتمع الدولي للإحباط نتيجة فشله الواضح في إيجاد استجابات مناسبة، فإنه يجب عليه - في ضوء هذه الآفة - اعتماد نهج قسري وموحد وشامل للجميع على المدى الطويل.

في الختام، أكرر رسمياً التأكيد على دعم بلدي للجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب، مع الدعوة إلى تعزيز الموارد البشرية والمالية لهذه الهيئات.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة الإثيوبية للمجلس والبعثة الروسية على تنظيم هذه الجلسة الهامة والزاخرة بالمعلومات.

ونعرب عن امتناننا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والذي نتمنى له كل النجاح في الأعمال ذات الطابع الحساس الموكلة إليه. كما نعرب عن الامتنان على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السفير أبو العطا، بصفته رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والسيد ديفيد شاريا، الموظف المسؤول عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

إن السيناريوهات التي ينشط فيها الإرهاب على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي تمثل اليوم أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نوجه نداء عاجلاً إلى مجلس الأمن وعموم الأعضاء لمضاعفة جهودهم من أجل مكافحة هذه الآفة من خلال تحسين التعاون على الصعيد الدولي وتنسيقه، باستخدام جميع الوسائل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

وفي إطار الجهد الدولي المشترك لمكافحة الإرهاب، من الضروري التأكيد مجدداً على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال استخدام تلك الخصائص لتبرير التدابير الرامية إلى محاربه أو منعه.

وبوليفيا - بوصفها دولة تشجع ثقافة السلام وتعمل، أولاً وقبل كل شيء، على حماية حقوق الإنسان وكفالتها واحترام

والمثال على ذلك الزيارات القطرية التي تقوم بها المديرية التنفيذية لتقييم مدى تقدم الدول الأعضاء وما تواجهه من تحديات وما تحتاجه من مساعدة تقنية، والتي يمكن أن تستفيد من تحسين رصد تنفيذ البلدان المعنية للتوصيات المترتبة على هذه الزيارات وتقييمه على أساس منتظم. وبالمثل، يجب مراعاة الخصوصيات والقيود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في سياق بناء قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، من المهم أن تعتمد الدول الأعضاء - مع الحفاظ على سيادتها - استراتيجيات وخطط عمل وطنية تستند إلى حقائق الواقع المحلي وتكيف بصورة أفضل مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وقد اعتمدت السنغال نهجاً قائماً على الوقاية والتعاون والاستجابة السريعة في سياق جهودها من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي والتطرف العنيف. كما يتعاون بلدي بنشاط في مجالات العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي؛ ومراقبة الحدود البرية والبحرية والمطارات؛ والمساعدة القانونية المتبادلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قانونين في عام ٢٠٠٧، يفرضان عقوبات أشد على مرتكبي الجرائم الإرهابية، فيما يجري حالياً إعداد مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الحوار ومنع نشوب النزاعات، وإشراك السكان من خلال تعبئة الشباب، وتمكين المرأة، والتعليم، وبناء القدرات، واستخدام رجال الدين من أجل تفكيك خطاب الجماعات الإرهابية وأيديولوجيتها، وتيسير الحصول على فرص عمل، تشكل جميعاً عناصر أساسية لمنع التطرف العنيف ويمكن أن تحبط جهود المنظمات المتطرفة الرامية إلى تغذية نزعة التطرف لدى الشباب وتجنيدهم.

القانون الدولي - تفي بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. العالم بغية جعل مكافحة الآفة أكثر فعالية وتجنب تكرار نفس الأخطاء مرة أخرى.

لقد قمنا بتنفيذ الأحكام الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأدرجنا الإرهاب وتمويل الإرهاب كجرمتين خطيرتين في القانون. ولدينا وكالة محلية لمنع الأعمال الإرهابية والكشف عنها والتحقيق فيها وتنفيذ تدابير الرصد لتجنب القيام بها. وما فتئت بوليفيا كذلك تقوم بالتعاون والتنسيق مع البلدان الأخرى في تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية لإجراء تحقيقات في التدفقات الاقتصادية المشبوهة التي قد ترتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ولدينا إطار معياري يمكننا من اعتماد تدابير مثل التجميد الوقائي للأموال والأصول الأخرى المملوكة لأفراد أو كيانات قانونية - محددة في القوائم التي نشرتها الأمم المتحدة - ممن قد تكون لهم صلة بالإرهاب أو بتمويل الإرهاب.

وإضافة إلى ذلك، من خلال قانون بوليفيا لعام ٢٠١٣ المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، لديها إطار قانوني محدد لتنظيم استخدام وحمل الأسلحة النارية والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة. وقد قمنا ببناء عليه بإنشاء الآليات القانونية ذات الصلة لمنع ومكافحة ومعاقبة الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والأسلحة النارية والمتفجرات.

وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدور النشط الذي تضطلع به الدول في مكافحة الإرهاب. وكما سمعنا

بالأمس في الجلسة بشأن أمن الطيران (أنظر S/PV.8057)، يكتسي التعاون التقني والمالي أهمية حاسمة في كفالة تمكين جميع الدول من العمل على آليات تقنية يمكن أن تساعدنا على بناء القدرة على تحسين جعل مكافحتنا للإرهاب أكثر فعالية بكثير.

وبالنظر إلى التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف للسلام والأمن الدوليين، نعتقد أنه يجب علينا البحث لمعرفة الأسباب الجذرية والعناصر التمكينية في جميع أنحاء

ولنكن واضحين في أن سياسات تغيير الأنظمة ونزعة التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ما فتئت تشكل بعض الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث فراغات في الحكومات وضعف سيادة القانون والنظام وغياب السيطرة على الحدود. وقد يسرت هذه العوامل أعمال الجماعات الإرهابية والمتطرفين الذين وجدوا الحيز لفرض إيديولوجيتهم العنيفة وارتكاب أعمال زعزعة الاستقرار، بما في ذلك اقتراف انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

وللأسف فإن ضحايا الأعمال التي ترتكبها المنظمات الإرهابية من المدنيين، بما في ذلك الفئات الأشد ضعفاً. ويتجلى ذلك في ارتفاع معدل العنف ضد المرأة الذي شهدناه، وكذلك من خلال التقارير التي لا حصر لها التي تلقاها المجلس، والتي تشير إلى أن العنف الجنسي الذي ترتكبه جماعات مثل داعش ويوكو حرام وحركة الشباب ليس مستمرا فحسب، بل ويشكل جزءا رئيسيا من أيديولوجيتها. واستنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2017/249) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع الذي صدر في نيسان/أبريل، فإن الزيادة في عدد النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاسترقاق الجنسي، وكذلك استخدام كدروع بشرية ومفجرات انتحاريات، تسلط الضوء على حالتهم كمورد يمكن استهلاكها في النظم الإرهابية.

لا يمكن إنكار أن الإرهاب والعنف المسلح مرتبطان بجرمة الاتجار بالبشر والجرائم المرتبطة بها. والجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية الدولية، التي يجارها المجلس وجميع بلدان هذه المنظمة، تكسب المال من خلال الاتجار بالبشر واستغلالهم وتستخدم العائدات في تمويل أنشطتها الإرهابية. ونتيجة لذلك، فإن تلك الموارد تشكل جزءا من النظام المالي العالمي عن طريق غسل الأموال والملاذات الضريبية. وتميل هذه الموارد إلى تقليل

ويجب عدم ربط الإرهاب بأي عرق أو دين. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع استخدام الوسائل السياسية والحوار من أجل التصدي للصراعات الإقليمية والقضاء على الأسباب الجذرية التي تفضي إلى الإرهاب. وينبغي للبلدان أن تعزز مراقبة الحدود وتتعاون في إنفاذ القانون وتعطيل الشبكات التي يعمل الإرهابيون من خلالها. وينبغي بذل جهود أقوى لمكافحة تمويل الإرهاب. يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بتعاون عملي يركز على النتائج عن طريق التكتاف لمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية مثل الدعاية الإرهابية والتمويل والتجنيد والتخريب والتخطيط.

في السنوات الأخيرة، قامت لجنة مكافحة الإرهاب، بوصفها منبرا هاما من منابر مجلس الأمن في التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب، برصد التهديدات والاتجاهات الإرهابية الجديدة ويسرت التنفيذ الشامل لقرارات المجلس ذات الصلة من جانب الدول الأعضاء. وتعمل اللجنة بتنسيق وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بجدول الأعمال الدولي لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي أسفر عن نتائج إيجابية وفعالة.

والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب هي الذراع التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب. ومن خلال الزيارات القطرية والتقييمات، تساعد الدول الأعضاء في تحديد أوجه القصور والتحديات التي تواجهها، مع تيسير تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، تضطلع بدور هام في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب.

وتؤيد الصين تعزيز التعاون فيما بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠١). واستنادا إلى المهام والمسؤوليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على النحو الصادر به تكليف من الجمعية العامة ومجلس

الضوابط أو التخلص منها، لا سيما من حيث الاستثمار في قطاع الخدمات، وتستخدمها الشبكات الإجرامية لإضفاء الشرعية على المكاسب. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحشد جهوده الرامية إلى تحديد ما إن كانت الجماعات الإرهابية تتمكن من الوصول إلى النظام المالي الدولي عن طريق الملاذات الضريبية، بما في ذلك اتخاذ خطوات لمنع ذلك.

ونعتقد أن جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة من أجل القضاء على الإرهاب يجب أن تدعمها جميع الدول الأعضاء، التي يجب أن تتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة، إذ يجب التحقيق معهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم بأقصى عقوبة. وختاما، نعرب عن تأييدنا القوي لتنفيذ يتسم بالشفافية والتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وندعو جميع الدول إلى الالتزام بمكافحة هذه الآفة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لإثيوبيا والاتحاد الروسي على مبادرتهما بعقد جلسة اليوم المفتوحة. ونرحب بوكيل الأمين العام السيد فلاديمير فورونكوف. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تحت قيادته. ونود أيضا أن نشكر السفير أبو العطا، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والسيد شاريا، الموظف المسؤول عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. ويجب على المجتمع الدولي استخدام معايير موحدة. وعلينا مكافحة الإرهابيين بحزم أينما كانوا، وأيا كانت الولاية التي يرفعونها، وأيا كان البلد الذي يستهدفونه أو أيا كانت الوسائل التي يستخدمونها. وفي سياق مكافحة الإرهاب، يجب احترام سيادة البلدان المعنية، ومنح الأولوية للدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وجاهة من الآن. وفي ذلك الإطار، نلتزم التزاماً قوياً بالإسهام في الجهود الدولية. وفيما يتعلق بالتحالف لمكافحة داعش على وجه الخصوص، تشترك إيطاليا في رئاسة الفريق العامل المعني بمكافحة تمويل الإرهاب. ونسهم بالوحدة الثانية في التحالف لمكافحة داعش، التي توفر الدعم اليومي للسلطات العراقية من خلال تدريب أفراد الأمن في مختلف الميادين، من قبيل الاستخبارات، وإنفاذ القانون، ودوريات مراقبة الحدود وحفظ الأمن في الشوارع.

وتسلم إيطاليا بأهمية العمل الجاري الذي تقوم به اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) - بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات - والعمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ونقدر بشكل خاص الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التنفيذ التام للقرارات ذات الصلة. نحن نعلق أهمية كبيرة على الزيارات التقييمية التي تقوم بها المديرية التنفيذية إلى الدول الأعضاء. فهي أدوات حيوية لتحديد الثغرات والتحديات والممارسات الجيدة والاتجاهات العامة، من بين أمور أخرى. ينبغي أن تتاح كل هذه المعارف لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن تكون مفيدة في تحديد أولويات أنشطة المساعدة التقنية.

كما نرحب بمبادرة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لتحديث الدليل التقني لعام ٢٠٠٩ لكي يجسد المتطلبات التي حددتها قرارات المجلس ذات الصلة وتزويد الدول الأعضاء بأداة مرجعية عملية تساعد على كفاءة التحليل المتسق لجهود التنفيذ التي تبذلها. ولئن كنا نسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المديرية التنفيذية في إطار عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب،

الأمم المتحدة. يساعد المكتب الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وحبنا إلى جنب مع العضوية الأوسع للمجتمع الدولي، ستواصل الصين التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعمل بشكل استباقي على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، بغية صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإثيوبية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتركيز على هذه المسألة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير أبو العطا، رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، وأرحب بوكيل الأمين العام فورونكوف رئيس المكتب الذي أنشئ حديثاً لمكافحة الإرهاب، وأشكر السيد شاريا على إحاطته الإعلامية.

وكما ذكرنا الآخرون، في هذا اليوم قبل ١٦ عاماً، في أعقاب الهجمات التي شنت على الولايات المتحدة، اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة في التصدي لآفة الإرهاب باتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو نص ما زال يمثل علامة بارزة في جهود المجتمع الدولي في التصدي للتهديد الإرهابي. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت الدول الأعضاء في مواجهة تحديات جديدة، بما في ذلك التدفقات المتزايدة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق النزاع أو يعودون منها، وكذلك إساءة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من جانب الكيانات الإرهابية، فضلاً عن استغلال الاتجار من جانب المجرمين والشبكات الإرهابية.

وفي السنوات التي انقضت منذ اتخاذ هذا القرار الهام، فإن دعوته الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، وكذلك دعوته الدول الأعضاء إلى تعزيز قدراتها القانونية والمؤسسية لمكافحة الإرهاب ليست أنسب توقيتاً أو

مجالات التدخل ذات الأولوية، فضلا عن اتباع نهج استباقي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يهدف إلى تجنب ازدواجية في العمل وفي كل ما يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على ولاية الهيئات الأخرى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد فلاديمير فورونكوف ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم في مناقشة اليوم. نرحب بوكيل الأمين العام، ونتمنى له التوفيق في عمله الذي ينطوي على مسؤولية كبيرة.

لقد اتسمت العقود الأخيرة بانتشار الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة وظهور الجماعات الإرهابية التي تتغذى عليها. وتطور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وحركة الطالبان وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرها من الجماعات من تهديدات إقليمية إلى تهديدات عالمية يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. على مدى السنوات الماضية، تراكمت أيضا لدى أوكرانيا تجارب مريرة في التصدي للتهديدات الإرهابية التي يغذيها الدعم الخارجي للجماعات والمنظمات الإرهابية في شرق بلدي.

لقد أصبحت مكافحة الإرهاب الآن أولوية رئيسية راسخة من أولويات الأمم المتحدة، مما أدى إلى اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأساسية اللاحقة، فضلا عن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦. وأدى ذلك أيضا إلى إنشاء هيئات رئيسية تابعة لمجلس الأمن والجمعية العامة، مثل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من وجود ولايات مختلفة لها في البداية، فإن تطور معايير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في وقت لاحق، أدى إلى تداخل في أنشطة تلك الهيئات، فضلا عن التنافس على الموارد والنفوذ وملكية المشاريع. ولذلك، فإن كفاءة تعزيز التعاون المتبادل وتجنب ازدواجية الجهود فيما

ونظرا لتجديد ولايتها، فإننا نأمل أن يتم تزويد المديرية بالموارد اللازمة لمواصلة عملها الهام.

إن اتباع نهج شامل إزاء التطرف العنيف والإرهاب أمر بالغ الأهمية. ويمكن للحدث الأخير الذي أشار إليه زملاء آخرون بشأن منع استخدام الإنترنت من قبل الإرهابيين، والذي استضافته فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة، أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز التعاون بين الحكومات وشركات القطاع الخاص. تضطلع إيطاليا بدور رائد في مكافحة الإرهاب من خلال التركيز على التدريب والتصدي لجميع أشكال الدعم المالي إلى الجماعات الإرهابية، وكذلك من خلال الاستجابة القوية للتجار بالبشر والاتجار بالمتعلقات الثقافية والتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. ذلك لأن الإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن دحرهما من خلال الوسائل العسكرية فقط. يجب علينا أيضا أن ننظر في القوى الكامنة التي تيسر التطرف العنيف وانتشار رسائل الكراهية وتتصدى لها. ولذلك، فإننا ملتزمون بدعم أي مبادرات تعالج الأسباب الجذرية للتطرف، مع التركيز، في جملة أمور، على مكافحة التطرف في السجون ودعم برامج الشباب من خلال مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب.

وفي هذا الإطار الأوسع نطاقا، أيدت إيطاليا تأييدا تاما العملية التي اضطلعت بها الجمعية العامة لزيادة تعزيز الهيكل القائم لمكافحة الإرهاب من أجل كفاءة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يرأسه وكيل الأمين العام فورونكوف. ونعتقد أن الهيئة الجديدة ستوفر قيمة مضافة هامة جدا، سواء في منع التطرف العنيف أو في مكافحته. ويحدونا الأمل في أن يضطلع مكتب مكافحة الإرهاب بدور رئيسي في التنسيق بين العديد من الكيانات المشاركة في ميدان مكافحة الإرهاب عن طريق الإسهام في تحديد

كما أنها تكشف الثغرات المحتملة في اللوائح التنظيمية القائمة باستخدام أداة استقصاء تفصيلي، وتحدد احتياجات الدول من المساعدة ذات الصلة، وتيسر إيصال المعونة بالدخول في حوار مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف المحتملين. وعلى وجه الخصوص، نخطط علما على نحو إيجابي بآخر تحديث للدليل التقني لمساعدة البلدان في جهودها التنفيذية. هذا العمل بالغ الأهمية من أجل تعزيز تطوير التشريعات والممارسات الوطنية في المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية، والتعاون الدولي، والاستخبارات المالية، وأمن الحدود، وإنفاذ القانون.

ولدينا تجربة تعاون جيدة جدا مع المديرية التنفيذية، التي زارت أوكرانيا في عام ٢٠١٣. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أننا نتوقع من المديرية التنفيذية أن تضطلع ببعثة متابعة إلى أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر، استنادا إلى خطة الزيارات التي أقرتها لجنة مكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن جانبنا، نحن تواقون لتقديم أية مساعدة لازمة في الإعداد لها.

أود أيضا أن أتطرق إلى مسألة التفتيح المقبل لولاية المديرية التنفيذية.

يسرنا تضمين برنامج عمل مؤتمر خبراء مكافحة الإرهاب على النحو الواجب، جميع المواضيع التي حددها المجلس في قراراته الأخيرة. ناقشنا بالأمس، فيما يخص أمن الطيران (أنظر S/PV. 8057) التعاون القضائي الدولي، وحماية البنية التحتية والممتلكات الثقافية، ومناهضة الخطاب الإرهابي، والحد من توريد الأسلحة إلى الإرهابيين، وتلك مواضيع تكتسي جميعها أهمية خاصة في جهودنا المشتركة. وقد تنشأ تحديات جديدة تتطلب اهتماما وثيقا من جانب مجلس الأمن.

بيد أنه بالنظر إلى التوسع الهائل لولاية المديرية التنفيذية، هناك حاجة إلى ضمان أن تنفذ أنشطتها المقررة في الوقت المناسب، وأن يكون بوسع الدول الأعضاء الاستفادة بشكل

بين هيئات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب، لا يزال يمثل تحديا مستمرا للأمم المتحدة.

وقد أيدت أوكرانيا باستمرار الحاجة إلى تعزيز الاتساق والقيادة في منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات الإرهابية، بما في ذلك عن طريق إجراء إصلاح لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. لذلك، فإن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هو خطوة طيبة في ذلك الاتجاه. ونحن نتوقع أن يُعمم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن يسهم في التنفيذ السليم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

ومن أجل ضمان أن يظل موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب قويا، نتوقع من المكتب الجديد تحقيق ما يلي: أولا، إظهار قيادة استراتيجية والتزام بالعمل، مع معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب على أساس نهج على نطاق المنظمة؛ ثانيا، ضمان توفير الموارد والخبرات الملائمة لإسداء المشورة في مجال السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ ثالثا، تعزيز سياساته الاستراتيجية وتوجيهه البرنامجي للدول الأعضاء من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ ورابعا، تعزيز التعاون بين جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، والتواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

نحن نسلم بالدور المحوري الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب في الإشراف على تنفيذ التدابير المحددة لمكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن، وفي رصد امتثال الدول لالتزاماتها وتشجيع التعاون الدولي في هذا الميدان. ونود أن نشيد بعمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، التي تقوم بالزيارات القطرية بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تقييم تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ونقدر أيضا العمل الذي تقوم به المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في تنفيذ مقررات لجنة مكافحة الإرهاب، وتقييمات الخبراء التي تقدمها، فضلا عن المساعدة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء لتنفيذ القرارات المتعلقة بالإرهاب بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب. ونلاحظ على وجه الخصوص زيادة عدد التقييمات القطرية والمتابعات لتيسير تقديم المساعدة التقنية، عندما تكون الدول الأعضاء المعنية بحاجة إليها. وفي هذا الصدد، أسهمت لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية، بشكل صائب، في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الأنشطة الإرهابية. إن اتخاذ الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان من بين الإنجازات الأخرى التي توفر إطارا عالميا لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب.

واضطلعت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بدور هام للغاية في تنفيذ الاستراتيجية في هذا الصدد. ويعد إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب وتعيين وكيل للأمين العام على رأس المكتب مؤجرا، موضع ترحيب كبير. ويجدوننا الأمل في أن يعزز المزيد من الاتساق والتآزر بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير من جانب الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيرهما من القرارات، فإن ما تم القيام به لا يزال غير كاف، حيث لا يزال الإرهابيون يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وستساعدنا هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، على التفكير في الإنجازات التي تحققت حتى الآن والتحديات التي ينبغي التصدي لها.

ويشير استقصاء التنفيذ العالمي الذي قامت به المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بوضوح إلى أن التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الجرائم المنظمة العابرة للحدود

كامل من خبرتها. ولذلك ينبغي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، توفير ما يكفي من القدرات والموارد. وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا على استعداد لتقديم إسهامها في تحسين سير عمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما من خلال تعيين خبراء مؤهلين للوظائف من الفئة الفنية إلى الكيان الموسع. إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة البناءة في عملية تجديد ولاية المديرية في نهاية العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

يسرنا تولي زمام المبادرة لعقد هذه الإحاطة الإعلامية، جنبا إلى جنب مع زملائنا الروس. ونشارك أعضاء المجلس الآخرين تهنئة وكيل الأمين العام فرونكوف على تعيينه رئيسا للمكتب الجديد لمكافحة الإرهاب، وكذلك على إحاطته الإعلامية للمجلس، التي بين من خلالها رؤيته وأولوياته. كما أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للسفير أبو العطا على إحاطته الإعلامية اليوم، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. كما نعبر عن شكرنا لدافيد شريا على إطلاعنا على وجهات نظر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

إن آفة الإرهاب ما فتئت تشكل تهديدا رئيسيا لنا جميعا منذ عقود وحتى الآن، وقد وفر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للمجتمع الدولي إطارا لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وقد أنشأ هذا القرار لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وهيكلها، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ووضع الأساس للقرارات الأخرى. وننوه ونشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب في رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

والتطرف المصحوب بالعنف، التي هي من أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن في عصرنا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد فورونكوف (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء أ، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على إعطائي الكلمة مرة أخرى. ثانياً، أود أن أشكر جميع السفراء على عبارات التأييد. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أنني أدرك تمام الإدراك المسؤولية التي أسندت لي. وسأسعى في عملي إلى الارتقاء إلى مستوى هذه التوقعات، وكذا توقعات الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وإنني على استعداد للعمل عن كثب مع لجنة مكافحة الإرهاب.

ومديرتها التنفيذية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر سفير المملكة المتحدة على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين الترتيبات اللازمة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة من أجل زيادة فعالية مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وقد قمنا بتحليل أولي للبيانات التي أدلي بها في الجمعية العامة، وجميع الأولويات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي أثارها الدول الأعضاء خلال دورة الجمعية العامة. وشكل منع التطرف المصحوب بالعنف، والتصدي للقوى المحركة، ثاني أكثر الأولويات المهمة. وهناك العديد من المبادئ التوجيهية التي تساعد على وضع إطار عمل الأمم المتحدة المعني بمنع التطرف المصحوب بالعنف.

أولاً، إن منع التطرف المصحوب بالعنف مكرس في الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

الوطنية وصلتها بتمويل الإرهاب، واستخدام الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات الاتصالات من قبل الإرهابيين، تشكل تحدياً هائلاً، وتتطلب المزيد من الاهتمام. وتعتبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية في هذا الصدد هائلة بوجه خاص.

ونعتقد أن التناول الفعال لمسائل امتثال الدول الأعضاء للالتزامات، وإنشاء آليات الإنفاذ الأكثر تنسيقاً تحت رعاية لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وضمان تحسين التعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتيسير تقديم المساعدة التقنية بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لفائدة الدول الأعضاء عندما تحتاجها، تشكل خطوات عملاقة في مجال تيسير التنفيذ، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

وتسعى إثيوبيا من جانبها، إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وباقي الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، فهي حريصة على العمل مع جميع أصحاب المصلحة في المنابر الإقليمية والدولية القائمة والجديدة، ولكن المسألة ليست مجرد مسألة الاضطلاع بالتزامنا. إننا نجد أنفسنا في منطقة غير مستقرة، تواجه تهديدات الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ويمكننا أن نرى أن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب هو مسألة ضرورة مطلقة.

وقمنا بسن تدابير سياساتية وقانونية مناسبة، وإطاراً مؤسسياً مناسباً في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ما نقوم به في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فإننا نتعاون أيضاً مع الأمم المتحدة. وتشكل زيارة الرصد الشاملة التي قامت بها اللجنة إلى إثيوبيا، مثالا على ذلك.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على استعداد إثيوبيا لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة خطر الإرهاب

رفيع المستوى معني بمنع المتطرفين العنيفين، يتألف من ٢٢ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، ويتولى قيادة تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسنقدم نحن في مكتب مكافحة الإرهاب، تقريراً إلى الأمين العام بشأن تلك المسائل.

وفيما يتعلق ببعض البيانات، أود الإشارة إلى أن هناك بالفعل ٢٢٤ مشروعاً ومبادرة للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف، نفذها ١٥ كيانات من كيانات الأمم المتحدة في جميع المجالات السبعة ذات الأولوية في خطة عمل الأمم المتحدة، وتعد اثنتان وثمانون من هذه المشاريع عالمية الطابع، و ٦٧ منها إقليمية الطابع، بينما تعد ٧٥ منها وطنية الطابع. ويجري تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية في ٧٧ بلداً في جميع المناطق بناء على طلبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على الإيضاحات التي قدمها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

ثانياً، ينصب تركيزنا على منع ومعالجة العوامل المحركة على النحو الذي حددته خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف.

ثالثاً، يقوم عملنا على الاحترام الكامل لسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل. وتتولى الدول الأعضاء زمام القيادة على الصعيد الوطني، والمنظمات الإقليمية على الصعيد الإقليمي.

رابعاً، يتجلى دور الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بناء على طلبها، من أجل وضع خطط عمل وطنية وإقليمية.

خامساً، تضع خطط العمل، الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية في طليعة الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف، وتقدم الأمم المتحدة الدعم لمبادرات بناء القدرات.

أود أيضاً الإشارة إلى إنشاء الأمين العام، إطاراً شاملاً للأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على منع التطرف العنيف. ويرأس الأمين العام على أرفع مستوى، فريق عمل